جمهورية مصر العربية

وزارة التجارة والصناعة

قطاع الاتفاقات التجارية

الإدارة المركزية للسياسات التجارية الدولية

(جهاز مكافحة الدعم والإغراق والوقاية)

إعلان رقم (٤) لسنة ٢٠١٠

بشأن مد فترة التحقيق ضد الواردات المغرقة من صنف العبوات البلاستيكية (علب) المصنعة من مادة PET ذات منشأ أو المصدرة من إيطاليا لمدة ٦ أشهر

طبقًا لأحكام القانون رقم ١٦١ لسنة ١٩٩٨ بشأن حماية الاقتصاد القومى من الآثار الناجمة عن الممارسات الضارة فى التجارة الدولية ولائحته التنفيذية الصادرة بالقرار الوزارى رقم ٥٤٩ لسنة ١٩٩٨ وتعديلاته (ويشار إليها فيما بعد باللائحة) .

ووفقًا لأحكام المادة (١١) من اللائحة التنفيذية والتى تنص على : "تلتزم سلطة التحقيق بإنهائه خلال فترة لا تجاوز اثنى عشر شهراً من تاريخ بدئه ، ويجوز لوزير التجارة بناءً على توصية من اللجنة الاستشارية المشار إليها مد هذه الفترة لمدة أخرى لا تزيد على ستة أشهر" ، وافق السيد المهندس وزير التجارة والصناعة بتاريخ ٢٠١٠/١٢/٨ على مد فترة التحقيق فى قضية الواردات المغرقة من صنف العبوات البلاستيكية المصنعة من مادة PET التى تستخدم فى تعبئة الفاكهة والخضروات بغطاء أو بدون من كل المقاسات ذات منشأ أو المصدرة من إيطاليا لتصبح ١٨ شهراً لحين استكمال إجراءات التحقيق .

أسباب مد فترة التحقيق :

بتاريخ ٢٠٠٩/١٢/٢٤ تم نشر إعلان بدء التحقيق رقم (٣) لسنة ٢٠٠٩ بالوقائع المصرية بالعدد رقم ٢٩٣ (تابع) ، وذلك بناءً على تلقى جهاز مكافحة الدعم والإغراق والوقاية (يشار إليه فيما بعد بسلطة التحقيق) شكوى مؤيدة مستنديا من شركة

جاما باك تدعى فيها ورود كميات كبيرة وبأسعار مغرقة من صنف العبوات البلاستيكية (علب) المصنعة من مادة (بولى إيثلين تريفثلات - "P.E.T") التى تستخدم عادة فى تعبئة الفواكه والخضروات بغطاء أو بدون غطاء من كل المقاسات والمصدرة من أو ذات منشأ إيطاليا تسبب ضرراً ماديًا للصناعة المحلية التى تمثلها الشركة الشاكية .

بتاريخ ٢٠٠٩/١٢/٣٠ تم إرسال قوائم الأسئلة لكافة الأطراف المعنية (سفارة إيطاليا بالقاهرة ، الشركات المنتجة ، الشركات المصدرة ، الصناعة المحلية ، المستوردين) .

خلال الفترة من ٢-٢٠١٠/٨/٥ قامت سلطة التحقيق بزيارة تحقق ميدانية إلى إحدى الشركات المنتجة والمصدرة للمنتج محل التحقيق بإيطاليا لمراجعة وفحص البيانات التى تم تقديمها فى الردود على قوائم الأسئلة .

بتاريخ ٢٠١٠/١٠/١١ تم إرسال تقرير الحقائق الأساسية والنتائج الذى يتضمن ملخصًا بالموضوعات ذات الصلة التى أثارتها الأطراف المعنية خلال فترة التحقيق ، كما تضمن التقرير البيانات الهامة فى ملفات سلطة التحقيق وتم منح الأطراف المعنية ١٠ أيام للرد على التقرير .

بتاريخ ٢٠١٠/١٠/١٤ وافقت سلطة التحقيق على مد مهلة الرد على تقرير الحقائق الأساسية والاستنتاجات حتى ٢٠١٠/١١/١ بناء على طلب الشركة .

ونظراً لقيام سلطة التحقيق بالاستجابة لطلب الأطراف المعنية لمد المهلة الخاصة بالرد على الأسئلة وكذا تقرير الحقائق الأساسية والنتائج لأكثر من مرة خلال فترة التحقيق وذلك لإمكانية إتاحة الفرصة كاملة لكافة الأطراف المعنية للدفاع عن مصالحهم ، وحيث إن إجراءات التحقيق تستغرق عادة اثنى عشر شهراً وأن الحالة المشار إليها سوف تنتهى فى ٢٠١٠/١٢/٢٣ ، فلقد توصلت سلطة التحقيق إلى ضرورة مد فترة التحقيق لمدة ٦ أشهر أخرى وفقًا لأحكام المادة (١١) من اللائحة التنفيذية اعتباراً من ٢٠١٠/١٢/٢٤

بتاريخ ٢٠١٠/١١/٢٨ وافقت اللجنة الاستشارية على طلب سلطة التحقيق بمد فترة التحقيق فى القضية لمدة ٦ أشهر وذلك حتى يتسنى لسلطة التحقيق دراسة وتحليل التعليقات التى وردت إليها على تقرير الحقائق الأساسية والنتائج وذلك وفقًا لأحكام المادة (١١) من اللائحة التنفيذية ، تم رفع توصيات اللجنة الاستشارية إلى السيد المهندس وزير التجارة والصناعة حيث وافق سيادته على ما انتهت إليه اللجنة الاستشارية من توصيات .

عنوان المراسلة :

وزارة التجارة والصناعة

قطاع الاتفاقات التجارية

الإدارة المركزية للسياسات التجارية الدولية (جهاز مكافحة الدعم والإغراق والوقاية) .

رئيس الإدارة المركزية للسياسات التجارية الدولية - "على عبد الغفار على"

ش امتداد رمسيس - مدينة نصر - أبراج المالية

البرج السادس - الدور التاسع

تليفون : ٢٣٤٢٠٧٨٤ - ٢٠٢ . .

فاكس : ٢٣٤٢٠٧٨٤ - ٢٠٢ . .

بريد إليكترونى : TAS@tas.gov.eg

طبعت بالهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية

رئيس مجلس الإدارة

مهندس / زهير محمد حسب النبى

رقم الإيداع بدار الكتب ٢٦٨ لسنة ٢٠١٠

٢٥٣٠٢ س ٢٠١٠ - ٢٠٥٦